

١٤٣٠ أبريل ١٩٥٧ •

مقترحات مصر الأخيرة بشأن القناة

واشنطن لا ترى في المقترحات الجديدة أية امتيازات للغرب

واشنطن ١٩ أبريل (أ.ب.ج) - أعلنت واشنطن اليوم أن المقترحات المصرية الأخيرة بشأن القناة لا تمنح أية امتيازات للغرب. وقالت الخارجية الأمريكية في بيان لها: «تتضمن مقترحات مصر الدائم في الأمم المتحدة، سلم صباح اليوم إلى السيد هيرشلد، السكرتير العام للأمم المتحدة، نواحيات بشأن مفاوضات مصر من قناة السويس كما علمت أن هذه التوضيحات أبلغت إلى أمريكا بواسطة سفيراها بالقاهرة، وأنها بدأت التفاوض في شأنها مع بريطانيا وفرنسا وغيرها من حلفائها الغربيين».

والفهم أن التوضيحات المصرية لا تعني جوهرا الوفاق الذي تمسك به مصر، وإنما لا تعطي أية امتيازات جديدة للغرب. ويرى القاريون أن مباحثات القاهرة بين أمريكا ومصر لن تتأثر برد القرب المتكرر على تلك التوضيحات، كما يرون أن أية تعديلات جديدة لن تعني حق مصر وحدها في إدارة القناة، وتسيبها بقنصلها للملاحة للجميع مابدا إسرائيل.

لم يطلب من مندوب مصر أي رد على السؤال الموجه من إسرائيل بشأن تمسك مصر بقيام حالة الحرب معها. كما تردد أن أمريكا تضغط على إسرائيل حتى لا ترسل إحدى سفنها لمعوله المرور في القناة وأن أمريكا صرحت لها بأنها تفضل عرض هذا الأمر على محكمة العدل الدولية لا امتيازات للغرب.

وفي برفقة ليونارد برنس أن المصادر المطلعة في واشنطن صرحت بأن التوضيحات المصرية لم تتضمن أية امتيازات حقيقية للغرب وأن الرئيس جمال عبد الناصر تمسك في مباحثاته مع السفير الأمريكي بجوهرا مفاوضاته للمدركة المصرية، ولم يوافق على ماطلبت أمريكا بشأن الاتفاق على نظام للتعاون مع مستخدمي القناة على ادارتها وصيانتها، ولا ادعاج البنادق الحقية صفحة ٥ عمود ١

بعد اجتماع بين هيرشلد ومندوب مصر خلال ٢٤ ساعة، ولم يصرح أحد منهما بشيء عما تضمنته، ولكن يقال أن هيرشلد أبدى بعض الملاحظات عليها، وأنه قد يقدم ملاحظات أخرى.

مسألة الملاحة لإسرائيل
وصرحت مصادر موثوقة بها بأن هيرشلد

ملاحظات لهيرشلد
هذا وقد تم تسليم التوضيحات المصرية

١٩٥٧/٤/١٤

مقترحات مصر الأخيرة

بقية المنشور في الصفحة الأولى

الستة التي اقراها مجلس الأمن في الاتفاق
وعزل القناة عن السياسة
كما رفض تحويل شروط مصر الى وثيقة دولية
تودع لدى الأمم المتحدة

تشاور دول الحرب
وعلم ان الولايات المتحدة بدأت تتشاور
مع بريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الغرب
بشأن التوفيق بين المصرية
وتؤكد الدبلوماسيون الغربيون ان المفاوضات
الجارية مع مصر ، وكذلك احالة المسألة
الى مجلس الأمن اذا فشلت
هذه المفاوضات ، لن يكون لهما اي تأثير في
موقف مصر . ويمكن القول منذ الآن بان ادارة
القناة ستظل في يد مصر وحدها ، وان حرية
الملاحة فيها ستكون لجميع الدول بما عدا
اسرائيل

لمسك مصر بموقفها
ولقول برقية لاسوشيتيد برس ان دول الغرب
الثلاث وافقت مبدئيا على احالة مسألة القناة الى
مجلس الأمن في اوائل الاسبوع المقبل ، الا اذا
غيرت مصر موقفها ، وهذا غير محتمل .
وتقول المصادر المطلعة ان آخر التطورات
تدل على ان مصر اكدت استعدادها لجعل
اتفاقية عام ١٨٨٨ تنتمي مع العصر الحديث
ولؤمن حرية المرور في الممر المائي . وان توسيع
دائرة الموقعين على الاتفاقية لتشمل مددا من
الدول الاخرى من بينها الاتحاد السوفيتي
والصين الشعبية

كما قيل ان مصر ابدت استعدادها لتسم
دول اخرى الى اتفاق سنة ١٨٨٨ ، ومن بينها
روسيا والصين الشعبية ، ولكن امريكا تعارض
تسم الصين الشعبية الى الاتفاق حتى لا يفسر
ذلك على انه اعتراف متعج بها

والمفهوم ان امريكا عرضت ان تتعهد مصر
بمعرض منازعات القناة على هيئة للتحكيم
وصرحت بعض المصادر بان الاختلافات بين
الجانبين ادت الى التفكير في بديل للمقترحات
المقدمة ، تنحصر في ان تودع مصر لدى الأمم
المتحدة تقييدا رسميا بحرية المرور في القناة
وان تودع الولايات المتحدة باسم كبار المستثمرين
بالقناة لدى الأمم المتحدة وثيقة خاصة تعترف
فيها بالوثيقة المصرية وتضمنها ملاحظاتها عليها
وقد ابدى الدبلوماسيون الروس دلائل قوية
في الايام القليلة الماضية تشير الى ان الاتحاد
السوفيتي الذي ايد المبادئ الستة في مجلس
الأمن في التحريف الماضي يستعد تأييده لها الآن
ويبدو ان روسيا تؤيد المشروع المصري .

وجاء في برقية لنيوتن برس من باريس
ان جى موليه رئيس وزراء فرنسا بعث رسالة
القناة مع أعضاء وزارته كما بعثوا الانباء
الواردة من لندن بان بريطانيا لن تشترك في
مقاطعة القناة

والمعروف ان أية حركة لمقاطعة القناة
لا تشترك فيها بريطانيا لا يمكن ان تكون مجددة
لان السفن البريطانية تكون الشبهة الكبرى من
عدد السفن التي تمر بالقناة